

تحرك عاجل

إيران: ناشطة لحقوق المرأة في حالة صحية حرجة

تدهورت الحالة الصحية لناشطة حقوق المرأة الإيرانية، آتنا دائمي، تدهورًا حادًا. فبعد إضرابها عن الطعام 46 يومًا، بلغت حالتها درجة حرجة، إذ بدأ جسدها في رفض تلقيه الماء. وعلى الرغم من تحذير الأطباء، فلا تزال السلطات ترفض نقلها إلى مستشفى خارج السجن لتلقي الرعاية الطبية المتخصصة. هذا تعتبر منظمة العفو الدولية آتنا دائمي سجينًا رأي.

بلغت الحالة الصحية للمدافعة الإيرانية عن حقوق الإنسان وناشطة حقوق المرأة آتنا دائمي، درجة حرجة؛ حيث كانت مضرية عن الطعام منذ 8 إبريل/نيسان 2017. فوفقًا لما ذكرته أسرته، فإنها تسعل دمًا، وتعاني حالة من الغثيان والقيء، وألمًا بالكلية، وفقدان حاد في الوزن، وتقلبات في ضغط دمها. وفي 8 مايو/أيار 2017، نُقلت لفترة وجيزة إلى مستشفى خارج سجن إيفين بطهران، بعدما فقدت الوعي، قبل ذلك بأيام، وأُجريت لها فحوص طبية؛ إلا أنها أُعيدت إلى السجن قبل ظهور نتائج الفحوص. وحذر أطباء المستشفى من أن إصابة كليتها بالغة، ومن ثم، فإنها في حاجة لإيداعها بالمستشفى على الفور. كما بدأ جسدها الآن في رفض تلقيه الماء؛ فمنذ 20 مايو/أيار 2017، كانت تشرب الماء المخلوط بمخدر موضعي ليساعدها على الحفاظ على السوائل داخل جسدها. وعلى الرغم من تحذير الأطباء من ذلك، فيما مضى، إلا أن السلطات تواصل رفضها لنقل آتنا دائمي إلى مستشفى خارج السجن لتلقي العلاج الطبي.

وفي أواخر إبريل/نيسان 2017، نُقلت آتنا إلى عيادة السجن لإجراء فحص للقلب بالرسم الكهربائي، إلا أن أحد الممرضين رفض إجراء الفحص. وجاء تبريره للرفض بأنه "ليس من الصائب" أن يُجري العاملون الطبيون الذكور هذه الفحوصات، لأنها تتطلب أن يقوم المرضى بخلع ثيابهم التي تكسو صدورهم. وفي أغلب الأحوال، تواجه السجينات السياسيات طبقات إضافية من التمييز القائم على نوع الجنس، عند تلقيهن الرعاية الطبية. فقد مُنعت سجينات عانين مشكلات بالقلب ليلًا من إجراء فحوص رسم القلب

الكهربائي للحالات الطارئة، بسبب إصرار سلطات السجن على أن هذه الفحوصات لا يجب أن تُجرى إلا العاملات بالسجن.

بدأت آتنا دائمي، والتي صدر بحقها حكمٌ بالسجن لمدة سبعة أعوامٍ، بسبب أنشطتها السلمية في مجال حقوق الإنسان، إضرابها عن الطعام، احتجاجاً على إصدار حكمي بسجن شقيقتها هانيه وأنسيه، مع إيقاف تنفيذهما لاتهامهما بـ"إهانة موظفين عموميين أثناء تأدية عملهم". ففي 13 مارس/آذار 2017، حكمت محكمة جنائية بطهران على آتنا دائمي وشقيقتها بالسجن لمدة ثلاثة أشهرٍ ويومٍ واحدٍ. وتعلقت أحكام الإدانة، باحتجاج شقيقتها خلال اعتقال عناصر الحرس الثوري، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لشقيقتها بصورة عنيفة. وعُلفت أحكام السجن بحق هانيه وأنسيه. ومن المقرر أن تمثل ثلاثهن أمام الفرع 48 لمحكمة الاستئناف بطهران"، في 27 مايو/أيار 2017.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً بالإنجليزية أو الفارسية أو بلغة بلدكم، لحث السلطات الإيرانية على ما يلي:

- الإفراج عن آتنا دائمي فوراً وبدون شروط، إذ أنها سجينه رأي استُهدفت لمجرد ممارستها السلمية لحقوقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية التجمع؛
- ضمان أن تُعرض على أخصائي صحي مؤهل، يوفر لها الرعاية الصحية، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية، وذلك إلى حين الإفراج عنها؛
- إلغاء حكمي الإدانة والسجن الصادرين بحق هانيه وأنسيه دائمي؛ عقب محاكمتها محاكمةً جائرةً؛
- إجراء التحقيقات بشأن مزاعم تعرض آتنا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك تعرضها للعنف أثناء اعتقالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛ وإلى ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة، في إطار محاكمات عادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 4 يوليو/تموز 2017 إلى الجهات التالية:

رئيس السلطة القضائية

صاحب السعادة آية الله صادق لاريجاني

بواسطة مكتب العلاقات العامة رقم 4

1 تقاطع شارع عزيزي وباستور،

شارع ولي عصر،

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

المدعي العام بطهران

عباس جعفري دولت آبادي

مكتب المدعي العام والثوري

الزاوية 15- ساحة خرداد

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد حسن روحاني

الرئاسة

شارع باستور، ساحة باستور

طهران، جمهورية إيران الإسلامية

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

هذا هو التحديث الخامس للتحرك العاجل رقم: UA 127/15. لمزيد من المعلومات، أنظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/6189/2017/ar/>

تحرك عاجل

إيران: ناشطة لحقوق المرأة في حالة صحية حرجة

معلومات إضافية

في مارس/آذار 2017، نُقلت آتنا دائمي، التي تبلغ من العمر 29 عامًا، إلى عيادة السجن، بعدما أصيبت بفقدان مؤقت للإبصار في عينها اليمنى. بيد أنها أُعيدت إلى زنزانها في اليوم نفسه، حيث أن العيادة غير مزودة بالإمكانات اللازمة لتشخيص حالتها. وأخذت تتقيأ على مدار اليومين التاليين، ثم نُقلت إلى مستشفى خارج السجن. وقال الأطباء لأسرتها إنها تحتاج لإجراء فحص بالرنين المغناطيسي على مخها؛ إلا أن السلطات لم تسمح لها بإجراء فحص الرنين المغناطيسي. كما أُخبرت أسرتها بأن إجراء هذا الفحص مكلف، وأن عليهم تدبير تكاليفه. ويمثل ذلك انتهاكًا للقانون الدولي، الذي يلزم الدول بأن توفر الرعاية الطبية لجميع السجناء، مجانًا وبدون تمييز.

وتتعلق أحكام إدانة آتنا دائمي وشقيقتها، بمواجهة وقعت بينهما وبين ثلاثة من عناصر الحرس الثوري حينما قاموا بمداخلة منزل والديها لاعتقالها، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ولم تظهر قوات الأمن، الذين كانوا ملثمين، بطاقات هوية أو مذكرة باعتقالها. وقالت آتنا أنهم قاموا بضربها ورشها برذاذ الفلفل، ولكموا شقيقتها هانية في صدرها. كما تقدمت، عقب اعتقالها، بشكوى إلى "مكتب المدعي العام" بسجن إيفين، ضد "الحرس الثوري"؛ إلا أن السلطات، في نهاية الأمر، أُخبرتها بأن "رسالة الشكوى فُقدت". وبدأت السلطات لاحقًا، في اتخاذ إجراءات جنائية، جاءت كما يبدو كرد انتقامي، ضد آتنا دائمي وشقيقتها.

وفي يناير/كانون الثاني 2017، وجهت السلطات، إلى آتنا دائمي وشقيقتها تهم "إهانة المرشد الأعلى"، و"الاعتداء العمد"، و"إعاقة مسؤولين عموميين عن تأدية واجباتهم الرسمية"، و"إهانة موظفين عموميين أثناء تأدية عملهم". وفي فبراير/شباط 2017، تلقت آتنا دائمي وشقيقتها رسالة رسمية من "مكتب المدعي العام"، تفيد بإسقاط التهمتين الأوليين بحقهن؛ ولكن لا تزال التهمتان الأخريتان قائمتين، حيث

كان على شقيقتي آتنا دفع كفالة مالية قدرها 400 مليون ريالٍ (حوالي 12 ألف دولارٍ أمريكي) لكل منهما، كي تبقىا طليقتين في انتظار ما سيتمخض عنه المزيد من التحقيقات بشأن التهمتين. وفي 22 مارس/آذار 2017، استُدعيَا للمثول أمام الفرع 1162 لـ"محكمة الجنائية بطهران" في اليوم التالي لمحاكمتهما. وأصدرت المحكمة حكمها النهائي في اليوم التالي، حيث حكمت على كلٍ منهما بالسجن لمدة ثلاثة أشهرٍ ويومٍ واحدٍ. وأوقفت المحكمة تنفيذ الحكمين بحق هانيه وانسيه دائمي، لمدة عامٍ واحدٍ، شريطة التزامهما بـ"حسن السلوك"، بتهمة "إهانة موظفين عموميين أثناء تأدية عملهم". كما أُضيفت فترة السجن بحق آتنا دائمي إلى فترة سجنها لمدة سبعة أعوامٍ، التي تقضيها في الوقت الحالي.

وتقول آتنا دائمي، في رسالة مفتوحة كتبتها من داخل السجن بتاريخ 1 مايو/أيار 2017، إن رئيس سجن إيفين أقر لها بأن القضية التي تتعلق بها وشقيقتيها تشوبها مخالفات إجرائية، كما وعد بمتابعتها مع "مكتب المدعي العام". بيد أنه لم يتحقق أي تقدم في هذا الصدد، ومنذ ذلك الحين، أخبر المدعي العام المساعد أسرتها، بأنه ليس هناك ما يُمكن فعله لمساعدتها، وأن عليها انتظار مراجعة "محكمة الاستئناف" لأحكام السجن والإدانة.

ففي أكتوبر/تشرين الأول 2014، اعتُقلت آتنا دائمي بدايةً، ثم احتُجزت لمدة 86 يومًا بالقسم 2 أ في سجن إيفين، الذي يُديره الحرس الثوري، من بينها 51 يومًا داخل الحبس الانفرادي. وأثناء تلك الفترة، مُنعت من الاتصال بمحامٍ، على الرغم من استجوابها بصورة متكررة. وفي إبريل/نيسان 2015، صدر عليها حكم بالسجن لمدة 14 عامًا، بعد محاكمتها محاكمةً فادحة الجور أمام الفرع 28 لـ"محكمة الثورية بطهران"؛ حيث أُدينَت بتهمة "التجمع والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني"، و"نشر دعاية مناهضة للنظام"، و"إهانة المرشد الأعلى". وفي سبتمبر/أيلول 2016، قام الفرع 36 لـ"محكمة الاستئناف بطهران" بتخفيف مدة الحكم إلى سبعة أعوامٍ. وتعود إدانة آتنا دائمي إلى أنشطتها السلمية في مجال حقوق الإنسان، التي تضمنت: نشرها لإدراجات على فيسبوك، تندد فيها بحالات الإعدام للسلطات، وتوزيعها منشورات لمناهضة عقوبة الإعدام، ومشاركتها في احتجاج سلمي للتنديد بإعدام شابة إيرانية في 2014، تُدعى ريحانة جباري؛ وزيارتها لموقع قبور قتلى الاحتجاجات التي عقبَت الانتخابات الرئاسية في 2009، وإرسالها معلومات بشأن انتهاكات ارتكبت بحق سجناء سياسيين إلى جمعيات لحقوق الإنسان خارج إيران. وقد استُشهد بهذه الأنشطة السلمية، في حكم المحكمة النهائي الصادر بحقها، والذي راجعته منظمة العفو الدولية، كأدلة على قيامها بنشاط إجرامي.

الاسم: آتنا دائمي، هانيه دائمي، انسيه دائمي

النوع: إناث

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 127/15 رقم الوثيقة: MDE 13/6322/2017 إيران بتاريخ: 23
مايو/أيار 2017